

السلطة الدولية لقاع البحار

الجمعية

Distr.
GENERAL

ISBA/5/A/14
27 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



السلطة الدولية لقاع البحار

الدورة الخامسة

كينغستون، جامايكا

٩ - ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩

بيان الرئيس عن أعمال الجمعية في الدورة الخامسة

١ - عُقدت الدورة الخامسة لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ٩ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية في جلستها ٦٣ المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩، جدول أعمال الدورة الخامسة (ISBA/5/A/5).

انتخاب رئيس الجمعية ونوابه

٣ - في الجلسة ٦٣ المعقودة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩، انتُخب السيد خوسيه لويس فالارتا مارون (المكسيك) رئيساً للجمعية في عام ١٩٩٩. وبعد ذلك، وعلى إثر مشاورات جرت داخل المجموعات الإقليمية، انتُخب كل من ممثلي الجمهورية التشيكية (مجموعة أوروبا الشرقية)، والسنغال (المجموعة الأفريقية)، وجمهورية كوريا (المجموعة الآسيوية)، وإيطاليا (مجموعة بلدان أوروبا الغربية والبلدان الأخرى) نواباً للرئيس.

انتخابات لملء شاغرين في المجلس

٤ - في أعقاب مشاورات جرت فيما بين المجموعات الإقليمية والمجموعات المهمة ورهنا بما توصلت إليه كل من المجموعات الإقليمية والمجموعات المهمة من تفاهم، انتُخبت الجمعية في جلستها المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، إيطاليا عضواً في المجلس عن المجموعة ألف، وأستراليا عن المجموعة جيم اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (ISBA/5/A/7). أما عن المجموعة هاء في المجلس، وهي مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد أبلغت الجمعية بتفاهمها على انتخاب شيلي لتشغل اعتباراً

من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مقعد المجموعة هاء الذي تشغله، حالياً، كوستاريكا، والذي من المقرر أن تخليه كوستاريكا في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه عام ١٩٩٨ (ISBA/4/A/6).

طلبات الحصول على مركز مراقب

٥ - في الجلسة ٦٤، المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ نظرت الجمعية في طلبين مقدمين من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والرابطة الدولية لمتعهدي أعمال الحفر من أجل الحصول على مركز مراقب. وقد منحت الجمعية بموجب الفقرة ١ (د) من المادة ٨٢ من نظامها الداخلي، مركز المراقب لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. كما منحت الجمعية، بموجب الفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢ من نظامها الداخلي، مركز المراقب للرابطة الدولية لمتعهدي أعمال الحفر، وهي منظمة غير حكومية.

انتخابات لملء شواغر في اللجنة المالية

٦ - في الجلسة ٦٤، المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩، انتخبت الجمعية، السيد ناريندر سينغ (الهند) لملء الشاغر الناتج عن استقالة السيد س. راما راو (الهند) خلال الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد راو البالغة خمسة أعوام والتي تنقضي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

٧ - ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٦ (ISBA/A/L.13، الفقرة ١٠)، انتُخب السيد هاشم جلال (إندونيسيا) لعضوية اللجنة المالية ليحل محل السيد إيزاك مارغوليس (المكسيك) في الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد مارغوليس البالغة خمسة أعوام والتي تنقضي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

٨ - وأحييت الجمعية علماً بأن السيدة ديورا واينز (الولايات المتحدة الأمريكية) استقالت من لجنة الشؤون المالية.

٩ - ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٦ (المرجع نفسه) انتخبت الجمعية السيدة ماري دراغون - غرتنر (بولندا) لعضوية اللجنة المالية للفترة المتبقية من مدة الولاية البالغة خمسة أعوام.

تعيين لجنة وثائق التفويض

١٠ - انتخبت الجمعية، وفقاً للمادة ٢٤ من نظامها الداخلي، لجنة لوثائق التفويض. وانتخبت البلدان التالية أعضاء في لجنة وثائق التفويض: أوروغواي، وجزر البهاما، والجمهورية التشيكية، والصين، وغانا، وكوت ديفوار، والنمسا، وهولندا، واليابان. وبعد ذلك انتخبت اللجنة السيد والتر غر (النمسا) رئيساً لها. واجتمعت اللجنة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٩. ويرد تقريرها في الوثيقة ISBA/5/A/9. وفي الجلسة العامة ٦٧، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، اعتمدت الجمعية تقرير لجنة وثائق التفويض. ويرد مقرر الجمعية المتصل بلجنة وثائق التفويض في الوثيقة ISBA/5/A/10.

التقرير السنوي للأمين العام

١١ - قدم الأمين العام تقريره السنوي الثالث (ISBA/5/A/1)، على نحو ما تقضي به الفقرة ٤ من المادة ٦٦ من الاتفاقية. وإثر العرض المقدم من الأمين العام أدلى ببيان كل من وفود إندونيسيا، والبرتغال، وجامايكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والسنغال، والسودان، والصين، وغانا، وفرنسا، والكاميرون، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووفد الولايات المتحدة الأمريكية الذي حضر بصفته مراقبا.

١٢ - وأشار إلى أنه، منذ إعداد التقرير، انضمت دولتان أخريان، هما أوكرانيا وفانواتو، إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لتزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وأبدت أسفها لعدم تمكن تسع دول من الأعضاء المؤقتين في السلطة من استكمال الإجراءات الداخلية اللازمة كي تصبح أطرافا في الاتفاقية مما انتقطعت معه عضويتها في السلطة. ولوحظ أن بعضا من الدول التي لم تكمل بعد الخطوات اللازمة لتصبح أطرافا في الاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ قد اتخذت معظم الخطوات الدستورية والقانونية ومن المتوقع أن تصبح أطرافا في الاتفاق عما قريب.

١٣ - ولاحظ عدد من الوفود مع الارتياح أن مستوى الاشتراكات في الميزانية الإدارية للسلطة زاد في عام ١٩٩٩ زيادة كبيرة مقارنة بعام ١٩٩٨. بيد أن وفودا عدة أعربت في الوقت نفسه عن قلقها لأن بعض أعضاء السلطة ومن بينهم بعض الأعضاء المؤقتين السابقين ما زال عليهم متأخرات. وذكر الأمين العام أنه نتيجة لعدم اليقين من سداد بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها كان من المتعذر تنظيم الميزانية الإدارية لعام ١٩٩٨ مما استلزم تأجيل بعض النفقات الموافق عليها وتحقيق وفورات في مواضع أخرى من الميزانية الإدارية تحسبا لعدم سداد بعض الأعضاء لاشتراكاتهم المقررة في عام ١٩٩٨. وشددت الوفود على أهمية دفع الاشتراكات بالكامل في حينها.

١٤ - وأعربت الوفود عن تأييدها لزيادة التركيز في التقرير على الأعمال الفنية الموضوعية التي تضطلع بها السلطة. واقترحت عدة وفود إيلاء الأولوية العليا لإنجاز العمل بشأن مشروع مدونة التعدين في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه رحبت وفود عدة باقتراح الأمين العام الداعي إلى عقد حلقة عمل خلال عام ٢٠٠٠ بشأن موارد أخرى عدا العقيدات الحرارية المائية المؤلفة من فلزات متعددة مما يشمل الكبريتيدات المؤلفة من فلزات متعددة وهيدرات الميثان والقشرة الصخرية المحتوية على الكوبالت. وأشار، أيضا، إلى ما يمكن أن يترتب على المادة ٨٢ من آثار تمس عمل السلطة. وجرى التشديد على أهمية الإعلان عن حلقات عمل من هذا القبيل قبل انعقادها بوقت كاف بغية كفالة مشاركة أعضاء السلطة على أوسع نطاق ممكن. وأكدت الوفود أيضا على ضرورة تزويد الأمانة بالموارد الكافية لأداء عملها الفني الموضوعي وفقا للولاية المسندة إليها من الجمعية. ولاحظ وفد الصين مع الارتياح التقدم المحرز في إنشاء قاعدة البيانات الخاصة بالسلطة والمتعلقة بالموارد في المنطقة وأعرب عن استعدادها لمساعدة السلطة على زيادة تطوير قاعدة البيانات تلك.

١٥ - وأعربت جميع الوفود التي تكلمت، عن بالغ ارتياحها للتقدم المحرز في المناقشات مع حكومة جامايكا بشأن المقر الدائم للسلطة، ونوهت إلى أن اللجنة المالية ستنظر في الترتيبات المقترحة قبل أن ينظر فيها المجلس والجمعية.

ميزانية السلطة لعام ٢٠٠٠

١٦ - نظرت الجمعية في ميزانية السلطة المقترحة لعام ٢٠٠٠ على نحو ما وردت في تقرير الأمين العام (ISBA/5/A/2-ISBA/5/C/2 و Add.1/Rev.1). وقد راعت الجمعية، في استعراضها للميزانية المقترحة، توصيات اللجنة المالية، بصيغتها الواردة في تقريرها المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس (ISBA/5/A/8-ISBA/5/C/7) ومقرر المجلس وتوصياته المتصلين بميزانية السلطة لعام ٢٠٠٠ (ISBA/5/C/8) واعتمدت الجمعية ميزانية السلطة لعام ٢٠٠٠ بمبلغ قدره ٢٧٥ ٥ من دولارات الولايات المتحدة. وفي معرض اعتماد الميزانية قررت الجمعية كذلك، أنه لتمكين المجلس من إتمام عمله المتعلق بوضع مشروع القواعد والأنظمة المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (مدونة التعدين) خلال عام ٢٠٠٠، لا بد من عقد دورتين للسلطة في عام ٢٠٠٠ مدة كل منهما أسبوعين، وذلك دون المساس بخطة عمل السلطة في المرحلة المقبلة.

تعيين مراجع للحسابات

١٧ - وفقا لتوصية اللجنة المالية (ISBA/5/A/8-ISBA/5/C/7)، طلبت الجمعية إلى الأمين العام اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعيين بيت مارويك مراجعا لحسابات السلطة للسنة المالية ١٩٩٩ دون المساس بأي تعيينات مستقبلًا.

تقرير اشتراكات أعضاء السلطة

١٨ - وفقا لتوصية المجلس، قررت الجمعية أن تأذن للأمين العام بوضع جدول للأندية المقررة لعام ٢٠٠٠ استنادا إلى الجدول المستخدم في الميزانية العادية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩، على النحو الموصى به في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة المالية.

١٩ - ويرد مقرر الجمعية المتعلق بميزانية السلطة لعام ٢٠٠٠ والمسائل المتصلة بها في الوثيقة ISBA/5/A/12.

اتفاق المقر

٢٠ - في الجلسة ٦٧، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩، أقرت الجمعية الاتفاق المبرم بين السلطة الدولية لقاع البحار وحكومة جامايكا بشأن مقر السلطة. وقد قبلت الجمعية مع التقدير عرض حكومة جامايكا تأجير الطابق الثاني وأي حيز آخر حسب الاقتضاء، في المبنى الواقع في Block 11, 14-16 Port Royal Street، كينغستون، لتشغله السلطة كمقر دائم لها بموجب عقد طويل الأجل، وطلبت إلى الأمين العام أن يتفاوض مع حكومة جامايكا، عملا بالمادة ٢ من الاتفاق، بشأن إبرام عقد تكميلي يتعلق باستخدام المقر الدائم وشغله.

ويرد مقرر الجمعية الذي أقرت بموجبه اتفاق المقر، في الوثيقة ISBA/5/A/11. وذكر الأمين العام أن كل من أحكام اتفاق المقر وأحكام البروتوكول المتصل بامتيازات وحصانات السلطة الدولية لقاع البحار (ISBA/4/A/8) الذي اعتمده الجمعية في عام ١٩٩٨، يكمل الآخر. وحث أعضاء السلطة على توقيع البروتوكول والتصديق عليه في أقرب فرصة ممكنة.

٢١ - وذكر وفد الولايات المتحدة المراقب أن المادة ٢٢ من اتفاق المقر التي تشمل أحكاما مستمدة من المرفق الرابع للاتفاقية، الفقرة ٤ من المادة ١٣، قد لا تكون، في رأيه، انعكاسا كاملا، لمقتضيات اتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤، الذي يضع تصورا للمؤسسة التي تعمل جنبا إلى جنب مع المشاريع المشتركة. وفي رأي الولايات المتحدة، أنه لدى منح أي امتيازات خاصة للمشاريع المشتركة التي تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسة، لا بد من الحفاظ على الاتساق مع معاهدات منظمة التجارة العالمية ومختلف المعاهدات في مجال الاستثمارات الثنائية وسائر المعاهدات المبرمة في هذا الصدد.

٢٢ - وفي الجلسة ٦٨، المعقودة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وقّع الأمين العام، في احتفال رسمي، اتفاق المقر، بالنيابة عن السلطة ووقّعه الأونرابل سيمور مولينغز وزير خارجية جامايكا بالنيابة عن حكومة جامايكا.

النظام المالي

٢٣ - لم يتسع للجمعية الوقت للنظر في مشروع النظام المالي للسلطة خلال الدورة الراهنة وإن كان قد أُشير إلى أن المجلس اعتمد النظام الذي سيسري بصفة مؤقتة.

النظام الأساسي للموظفين

٢٤ - لما كان المجلس لم يكمل النظر في مشروع النظام الأساسي لموظفي السلطة، لم يتسن للجمعية تناوله خلال الدورة الراهنة.

الدورة المقبلة للجمعية

٢٥ - ستعقد الدورة المقبلة للجمعية في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ٢٠ إلى ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٠. وسيُعقد الجزء الثاني من الدورة في الفترة بين ٣ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وقد أعلن ممثل استراليا، باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى، ترشيح د. ليسبيث لينزاد (هولندا) لرئاسة الجمعية في عام ٢٠٠٠.
